الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
(الشؤون المحلية إ ع م ح م م)

منشور عدد 03 بتاريخ 11 أفريل 2023
من وزيـــر الداخلـــية
إلـى
السادة الـــــولاة

الموضوع: حول تأطير أهم الجوانب المتعلقة بإستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية.

المرجـــع: ـ مكتوبنا عدد 17/1099 بتاريخ 14 مارس 2023.

وبعد، تبعا لمكتوبنا المشار إليه بالمرجع أعلاه حول متابعة تنفيذ مقتضيات المرسوم عدد 9 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 **المتعلق بحل المجالس البلدية**، وحيث إقتضى المكتوب المذكور أن يتم خاصة **الإستئناس بالصلاحيات المسندة للجنة المؤقتة للتسيير ورئيسها** في تحديد مهام المكلفين بالكتابة العامة للبلديات، على أن **تعرض وجوبا على موافقة الوالي** القرارات والأعمال، بما يشمل في الجانب المالي منه **إبرام عقود اللزمات**.

وحرصا على تمكين البلديات وفي متسع من الوقت من الشروع في مباشرة إجراءات **إستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية** وتأمين السير العادي للمرفق البلدي.

يهدف هذا المنشور إلى توضيح أهم الجوانب **الإجرائية والعملية** الواجب إعتمادها من قبل المكلفين بالكتابة العامة بالبلديات **تحت إشراف السادة الولاة** في مجال **إستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية**، وذلك على النحو التالي:

1/ على مستوى الجوانب الإجرائية:

فيتعين الحرص على الشروع في أحسن الآجال الممكنة في مباشرة إجراءات **إستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية** مع أخذ الإحتياطات اللازمة لضمان حسن تنظيم البتات العمومية أو طلبات العروض **وتوسيع قاعدة المشاركين فيها** طبقا للتراتيب الجاري بها العمل **للحصول على أفيد الأثمان**، وذلك **بالإستئناس بالدليل الإجرائي عدد 2** المعتمد للغرض (نسخة محينة سنة 2022 منزلة ببوابة الجماعات المحلية).

2/ على مستوى اللجنة المختصة ومهامها:

فيتم **ضبط تركيبة اللجنة الخاصة** المكلفة بإستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية **بقرار من الوالي**، وتكون **برئاسة المكلف بالكتابة العامة للبلدية** وبعضوية:

- المحاسب البلدي.
- ممثل عن المصالح الجهوية المكلفة بالتجارة.
- ممثل عن المصالح الجهوية المكلفة بالفلاحة.
- ممثل عن المصالح الجهوية المكلفة بالصحة.
- الإطار البلدي المكلف بالجباية المحلية (مقرر).
- كل من يرى الوالي فائدة في حضوره.

وتتولى اللجنة القيام **بكل المهام ذات الصلة** بما يشمل الأعمال التحضيرية من حيث الإعداد المادي للزمة وصيغة الإستلزام ومدتها وضبط السعر الإفتتاحي، وكذلك الأعمال الفنية المتصلة بإنجاز البتة أو فتح العروض الإدارية والمالية وفرزها، **ويتم تحرير محاضر جلسات في الغرض من قبل مقرر اللجنة.**

ويتم **بعد اللجوء إلى المنافسة والتقيد بقواعد الشفافية إختيار الفائز أوليا باللزمة** وفق التراتيب الجاري بها العمل **تأطير الأعمال النهائية لهذه اللجنة بمحضر جلسة عمل اداري** يتم إعداده من قبل المصالح الإدارية للبلدية، **ويقوم هذا المحضر الممضى بين كاتب عام البلدية والقابض البلدي مقام مضمون مداولة مصادقة المجلس البلدي على إسناد اللزمة**، ويعرض

وجوبا ملف في الغرض مستوفى جوانب الإعداد **على الوالي في أجل لا يتعدى أسبوعا** من تاريخ انعقاد الجلسة.

3/ على مستوى الموافقة على عقود إسناد اللزمات:

تخضع عقود إستلزام المعاليم الواجبة داخل الأسواق والمسالخ البلدية **إلى الموافقة المسبقة للوالي** الذي يتولى الإذن لمصالحه المختصة بدرس الملف **بالتنسيق مع أمين المال الجهوي** خاصة فيما يتعلق بالتثبت من مديونية المستلزمين تجاه الدولة والجماعات المحلية، واتخاذ ما يستوجبه الحال.

كما يتعين الحرص بعد الحصول على موافقة الوالي على إستيفاء إجراءات إبرام عقد اللزمة وتسجيله بالقباضة المالية **قبل تمكين المستلزم من إستغلال السوق أو المسلخ البلدي.**

واعتبارا لأهمية الموضوع، فالمرغوب **دعوة البلديات الراجعة لكم بالنظر** للعمل بمقتضيات هذا المنشور، وتوجيه نسخة منه إلى **كل من أمين المال الجهوي ومحاسبي البلديات لغرض التنسيق والمتابعة، والسهر على تأمين متطلبات حسن سير هذه المرافق العمومية** وإتخاذ ما يتعين من تدابير **لمراقبة إحترام المستلزمين** للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل، وخاصة مقتضيات **كراس الشروط وعقد اللزمة** اللذان يمثلان إطارا للعلاقة التعاقدية بين الطرفين، وذلك **حفاظا على المقدرة الشرائية للمستهلك** وعلى حقوق كافة الأطراف المتداخلة **وسلامة المعاملات بينها.**

والسلام

11 أفريل 2023

وزير الداخلية
كمال الفقي